من المصدر كما وردت

تطور السياسة الشرق أوسطية لتركيا

فوزي أحمد تيم(*)

الملخص

تناولت الدراسة مناقشة تطور السياسة الشرق أوسطية لتركيا معتمدة على المنهج التاريخي، وقد ابتدأت الدراسة بعرض للعوامل المؤسسة للعلاقات العربية التركية، ومن ثم المراحل المختلفة التي مرت بها هذه العلاقات، مع التركيز على الفترة بين حرب الخليج الثانية وحتى ثورات الربيع العربي، والدور الإيجابي الذي قامت به تركيا في هذه الفترة، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الشرق أوسطية لتركيا اتصفت بالجمود في فترتها الأولى بسبب الارتباط بالغرب والتبعية له مما أوقع التوتر والجفوة بين العرب وتركيا، إلا أن فهم صانع القرار التركي لذاته، ولموقع تركيا الجغرافي وموروثها الحضاري مكّنها من إقامة علاقات إيجابية مع المنطقة العربية لتحقيق مصلحتها الوطنية والقيام بدور إقليمي فاعل على الساحتين الإقليمية والدولية.

(*) أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة.

المقدمة

تربط تركيا بمنطقة الشرق الأوسط مجموعة من العوامل المؤسسة لإقامة علاقات إيجابية مع دولها، إلا أن تركيا –الجمهورية- اغتربت عن ذاتها وأرادت التحول إلى هوية أوروبية، فارتبطت بالمعسكر الغربي كأداة للسيطرة الغربية على منطقة الشرق الأوسط، وأقامت علاقات وطيدة مع إسرائيل لتكون معبرها إلى كل من أوروبا والولايات المتحدة، مما أدى إلى فجوة وتنافر بين تركيا ودول منطقة الشرق الأوسط، وبالمقابل ووجهت تركيا بالرفض من قبل الثقافة الغربية ممثلة في الجماعة الأوروبية، مما اضطرها للعودة إلى فهم ذاتها والتوجه نحو الجنوب لكن دون أن تقلع عن تطلعها للغرب، بل ليشكل دورها في الجنوب الرافعة للارتباط بالغرب، بيد أن تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا وبمخزونه الثقافي والحضاري الإسلامي أعاد قبولها في منطقة الشرق الأوسط، فعملت على أن يكون لها دور ريادي يشكل نموذجاً لدول المنطقة للاقتداء به، وليكون لها رأي في سياسات القوى في المنطقة حتى لو تعارض مع مواقف الدول الغربية، كما قامت بدور إيجابي في التعامل مع ثورات الربيع العربي مما قد يؤهلها لقيادة محور تركي عربي بخلفية إسلامية تواجه به الغرب لتحقيق أجندتها السياسية والاقتصادية.

وناقشت الدراسة المراحل المختلفة التي مرت بها السياسة الشرق أوسطية لتركيا بدءاً من مرحلة الاغتراب، وحتى فترة العودة، ومن ثم الفعالية، وستقسم الدراسة إلى عدد من المباحث تبدأ بمبحث تمهيدي يناقش العوامل المؤسسة للعلاقة بين تركيا ودول الشرق الأوسط، وبمباحث ثلاثة عالج كل منها مرحلة من مراحل تطور السياسة الشرق أوسطية لتركيا وخاتمة أكدت الفرضية التي قامت عليها الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإشكالية التي تضمنتها السياسة الشرق أوسطية لتركيا، فتركيا تربطها روابط تاريخية بالمنطقة العربية تمكنها من القيام بدور فاعل فيها، وتستطيع عن طريق سياسة شرق أوسطية تحقيق أجندتها على المستويين الإقليمي والدولي، إلا أن تركيا انسلخت عن واقعها وأصبحت أداة للغرب في المنطقة، مما أوجد فجوة وتوتراً بينها وبين دول المنطقة، بيد أن فهم القيادة التركية للمصلحة الوطنية التركية ولذاتها والمواقف الغربية المناهضة لتوجهها بالانضمام للنادي الأوروبي ووقوف الغرب ضدها في النزاع مع اليونان حول قبرص أعاد اهتمام تركيا بسياستها الشرق أوسطية لتتمكن عن طريقها القيام بدور إقليمي فاعل يؤهلها لمركز مهم في التوازنات الإقليمية والدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تتبع تطور السياسة الشرق أوسطية لتركيا وأسباب وقوفها في البداية إلى جانب الغرب وإسرائيل، وإلى تحليل الأسباب التي أدت بتركيا إلى تطوير سياستها الشرق أوسطية خاصة بعد حرب الخليج الثانية وطرح المشاريع الدولية المتعلقة بالشرق الأوسط، والعودة إلى التفاعل بشكل إيجابي مع دول المنطقة بحيث أضحى هذا التفاعل مع دول المنطقة هو منطلق تحقيق المصلحة الوطنية لتركيا، كما تهدف الدراسة إلى توضيح دور تركيا في الشرق الأوسط في ضوء المستجدات على الساحة العربية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من عاملين، أولهما كون تركيا بحكم موقعها الجغرافي وإمكاناتها البشرية والمادية وعلاقاتها مع الغرب وإسرائيل يمكن أن تكون مصدر خطر على المنطقة العربية، أما الثاني فهو الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية مما جعل هذه المنطقة محلاً لمشاريع السيطرة الأجنبية خاصة في الفترة الحالية التي تشكو من الفراغ القيادي لدولة عربية للمنطقة، ويمكن أن تلتقي المصلحة الوطنية لكل من تركيا والدول العربية في إقامة علاقات إيجابية تخفف من تأثير فراغ القوة العربية من جهة، وتوفر لتركيا فرصة لاستخدام دورها في المنطقة لتحقيق فعالية إقليمية ودولية لها بحيث لا تكون تابعاً لا رأي له، بل نداً يستمع لرأيه، مِما يعني أن لكل من تركيا والعرب مصلحة لمد جسور التواصل لتحقيق المصلحة الوطنية للطرفين خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

فرضية الدراسة:

تتأسس الدراسة على فرضية مفادها أن قيام تركيا بدورٍ إقليمي ودولي فاعل يرتبط بفعالية سياستها تجاه الشرق الأوسط.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على المنهج التاريخي في تتبع الوقائع والأحداث التي تحكمت في السياسة الشرق أوسطية لتركيا، حيث يمكّن هذا المنهج من تتبع وتحليل التطورات والأهداف والأسباب والمعوقات التي تقف في طريق تطور السياسة الشرق أوسطية لتركيا من خلال المسارات المختلفة التي اتخذتها.

الدراسات السابقة:

نشرت العديد من الدراسات سواء في كتب أكاديمية أو دوريات علمية ناقشت العلاقة بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط سواء في إطارها التاريخي أو واقعها الحالي، وقد أفدت من عدد من هذه الدراسات، وسأقتصر على عدد منها كالتالي:

- أوغلو، أحمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، (2011)، تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات في السياسة الشرق أوسطية لتركيا وأكثرها إحاطة بقضايا هذه السياسة، كون المؤلف هو المنظر للاستراتيجية الخارجية لتركيا، وهو وزير الخارجية الحالي لتركيا، وقد احتوت الدراسة على أربعة أجزاء تم فيها مناقشة عناصر القوة التركية والمتمثلة بالمعطيات الثابتة كالجغرافيا والتاريخ والسكان، والمتغيرة كالاقتصاد والتكنولوجيا والقوة العسكرية، كما ناقشت الدراسة الإرث التاريخي لتركيا ومكانتها على الساحة الدولية، والذي يؤهلها وضعها الجيوسياسي القيام به، كما حللت الدراسة سياسة تركيا الخارجية في مراحلها المختلفة، وتقدم مؤلف الدراسة برؤيته لمرتكزات ومنطلقات السياسة الخارجية لتركيا فيما يسمى بالعمق الاستراتيجي.

- النعيمي، أحمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، 2010، اشتملت الدراسة على ستة فصول، تم فيها مناقشة العلاقة التركية العربية من منظور تاريخي، والموقف التركي من إسرائيل وسياسة التحالفات الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط وقضية قبرص وتأثيرها على مسار العلاقة التركية العربية، والمتغيرات التي تحكمت في السياسة الخارجية التركية، ودور المياه في التقارب بين تركيا والعرب.

- الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، 2010، اشتملت الدراسة على جزئين وستة فصول، وتضمنت تحليلاً نظرياً للمفاهيم والنظريات والعلاقات الدولية مع تطبيق هذه المفاهيم على العلاقة العربية التركية، وأسهبت الدراسة في تحليل تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط وقضايا الخلاف والتوافق، ومقومات الدور التركي في المنطقة، وقدمت الدراسة رؤية لاحتمالات التباعد والتقارب بين تركيا والدول العربية في الميادين المختلفة سواء السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية.

- المصالحة، محمد؛ والحضرمي، عمر (محرر)، مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، 2010، عرض في المؤتمر عدد من الدراسات الهامة التي حللت

العلاقة التركية العربية، وأخص منها دراستين الأولى للدكتور محمد المصالحة والثانية للدكتور غازي ربابعة، حيث تم في الأولى تحليل دور المياه كعامل للتعاون الإقليمي التركي، فعرضت الدراسة للوضع المائي في كل من تركيا والدول العربية، ومشاريع المياه التركية باعتبارها سلاحاً استراتجياً في التعامل الدولي.

- أما الدراسة الثانية فحللت السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداياتها الأولى وحتى الفترة الراهنة، وأسلوب تعامل تركيا مع الدول العربية وإسرائيل في ظل النظام الدولي بمختلف مراحله، والتطور الذي شهدته السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية عقب وصول حزب العدالة والتنمية –الإسلامي- إلى الحكم في تركيا.

- الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات التركية العربية، 1996، اشتملت الدراسة على سبعة مباحث تم فيها مناقشة العلاقة التاريخية بين تركيا والعرب والعوامل المؤسسة لتلك العلاقة وتطورها، كما حللت الدراسة بعض القضايا العربية والتركية منها الصراع العربي الإسرائيلي، والاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، وحربي الخليج الأولى والثانية، والقضية القبرصية والقضية الكردية وأثرهما على العلاقات التركية العربية والخلاف حول قضية المياه.

المبحث التمهيدي

العوامل المؤسسة للعلاقة التركية العربية

حَكَم السياسة التركية تجاه منطقة الشرق الوسط عدد من المعطيات أقرب إلى الثبات ومن الصعب لإرادة الدولة أن تغيرها على المديين المتوسط والبعيد دون أن يعني ذلك أن ثقل هذه المعطيات لا يتغير في معادلة قوة الدولة، حيث يفتح الوضع الدولي المجال أمام تغير الثقل النوعي لها ضمن توازن القوى لأية دولة[1]، وقد أثرت هذه المعطيات على صانع القرار بغض النظر عن توجهاته الأيديولوجية بسبب الرأي العام التركي الذي صاغته الهوية الحضارية لتركيا، وبسبب الرغبة في أن تقوم تركيا بدور فاعل في المنطقة تستطيع أن تقدم نفسها بموجبه على الساحة الدولية كقوة قائد، وأن يحسب حسابها في أية اتصالات إقليمية أو دولية، ويمكن تحديد هذه المعطيات فيما يلي:

(1) أوغلو، أحمد داود، العمق الإستراتيجية، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011، ص36.

1. **الجغرافيا**:

لتركيا موقع استراتيجي حيوي، فهي جزء من آسيا وأوروبا، إذ تتوسط ثلاث مناطق جغرافية مضطربة وحساسة هي: البلقان، والقوقاز والشرق الأوسط، أي أنها جسر بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، وأيضاً بين الغرب والعالم الإسلامي[(1)].

جسد هذا الموقع أهمية في تحديد مركزها الدولي خاصة ما يتعلق بالتوازن الدولي في فترة الحرب الباردة، فهي لا تستطيع ألا تكترث بالتهديد السوفيتي الذي سعى الوصول للمياه الدافئة في البحر المتوسط والخليج العربي، إذ شكلت حاجزاً في مواجهة الاتحاد السوفيتي مما اقتضى إقامة علاقات صداقة مع الغرب[(2)].

وقد فرض التماس العربي التركي ضرورة التعاون ولو بحده الأدنى لارتباط المصالح الدفاعية العربية بالجغرافيا التركية التي تشكل جداراً دفاعياً لشمال الوطن العربي، كما استدعت المصالح الدفاعية التركية وجود جوار غير معادي لها[(3)]، إضافة لذلك تمثل المنطقة العربية أهمية اقتصادية لها لاعتمادها على النفط العربي مما يعني أن العامل الجغرافي يفرض على تركيا الاهتمام بالمنطقة المحيطة بها سواء باعتبارها مصدراً للتهديد، أو كمجال حيوي لحركتها السياسية، ولتحقيق النفوذ الإقليمي أو الدولي.

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج وعملية التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل إلى تعاظم أهمية دور تركيا مما وضعها في فضاء جغرافي يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى حدود الصين، وهذا الوضع وفّر دوائر جيوسياسية أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية جديدة مما يمكنها القيام بدور إقليمي مهم في هذه المنطقة[(4)].

---

(1) فضة، محمد إبراهيم، مشكلات العلاقات الدولية، عمان: شركة المطابع النموذجية، الطبعة الأولى، 1982، ص ص12-13.

(2) النعيمي، أحمد نوري، الأسس الواقعية لمستقبل العلاقات العربية التركية، في أورهان كولوغلو، العلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995، ص339.

(3) الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية، تاريخها، واقعها، ونظرة في مستقبلها، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص260.

(4) دلي، خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص9.

2. الدين والحضارة الإسلامية:

الإسلام هو المعطى الثاني لتأسيس علاقات بين العرب وتركيا، إذ شكل الشخصية والهوية الثقافية التركية، وحدد سلوكها إلى درجة بلغت التعصب أحياناً، ويرجع ذلك إلى سيطرة العثمانيين على المنطقة العربية بعد معركة مرج دابق (1516) –قرب مدينة حلب- حيث انتصر السلطان سليم الأول على جيوش المماليك، فأضحت السلطنة العثمانية سلطنة وخلافة معاً، بسبب النظر إلى السلطان –بصفة رسمية- كحامٍ للدين الإسلامي، واستناد سلطته الزمنية إلى سلطته الدينية لكونه خليفة النبي، وخادم الحرمين الشريفين، وأمير المؤمنين[(1)].

تمتع العرب استناداً إلى عامل الدين بمكانة مرموقة في الدولة العثمانية التي يتمسك قادتها بالطابع السني للإسلام، واستمرت هذه الرابطة تربط العرب بالعثمانيين قرابة أربعة قرون، كما اعتبر العرب الحروب التي خاضها العثمانيون بمثابة جهاد في سبيل توسيع رقعة الإسلام، في الوقت نفسه استخدم العثمانيون مصطلح الجهاد مما زاد في تأييد العرب لهم واعتبر السلاطين أن حكمهم للبلاد العربية إنقاذاً لها من التدخل الأجنبي[(2)].

نتيجة لعامل الدين، والتقارب في اللغة والعادات والتقاليد وقع تأثير متبادل بين الطرفين في كافة النواحي الاجتماعية والتجارية والسياسية، لكن بعد أن سيطر حزب الاتحاد والترقي (1908-1909) على الحكم في تركيا المؤطر بالأفكار القومية وطبق سياسة التتريك بدأت المواجهة كرد فعلٍ على تلك السياسة، وقد تراوح رد الفعل بين الدعوة إلى تطبيق اللامركزية لينمي العرب شخصيتهم على النحو الذي يرتأوه، وبين الاستقلال عن السلطنة[(3)].

أي أن سياسة السلطنة في ظل الاتحاد والترقي هي سبب التنافر بين العرب والأتراك، وبروز الفكر القومي عند العرب دون إغفال أثر الاحتكاك مع الفكر الأوروبي حيث بدأ التأكيد على أن الرابط بين الناس ليس الدين وحده، بل الوطنية والمواطنة.

جسدت الثورة العربية الكبرى بقيادة الشريف حسين بن علي إرادة العرب في الاستقلال من منطلق قومي، إضافة لما يتمتع به الشريف من مركز ديني، وأوضح الشريف في بيان إعلان الثورة الصادر في 26 حزيران 1916 والمعنون بـ"منشور عام من شريف مكة وأميرها إلى جميع إخوانه المسلمين"، "إن المشكلة ليست مع الخليفة أو الخلافة، بل مع جمعية الاتحاد

---

(1) النعيمي، أحمد، النظام السياسي في تركيا، عمان: الجنان للنشر والتوزيع، 2010، ص51.

(2) الحصري، ساطع، البلاد العربية والدولة العثمانية، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1957، ص21.

(3) زيادة، نقولا، الثورة العربية الكبرى، عمان: وزارة الثقافة، 2011، ص15.

والترقي التي اضطهدت العرب ولغتهم بما يعني قتل الإسلام نفسه، وأن أمراء مكة هم أول من اعترف بين حكام المسلمين وأمرائهم بالدولة العلية لجمع كلمة المسلمين، لتمسك سلاطينها من آل عثمان بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولبناء أحكام دولتهم على الشريعة الغراء"[1]، ويضيف البيان أن جمعية الاتحاد حادت عن شرط الدين ومنهج الشرع القويم، ومزقوا شمل الأمة العثمانية بمحاولة جعل شعوبها كلها تركية بالقوة القاهرة، وخصوا العرب ولغتهم بالاضطهاد، ونكلوا بالعرب خاصة، وانحرفوا عن صراط الدين، وطعنوا في الإسلام.

هنا بدأ التنافر إذ سيطر على تركيا تيار قومي استقلالي يتطلع إلى انتزاعها من بيئتها الإسلامية، وتمثل قيم العلمانية الأوروبية مقابل التوجه القومي العربي المبني على استعادة العصور المجيدة المرتبطة بالإسلام منذ قيام الدولة الإسلامية، كما اتجهت القومية العربية إلى التحرر الوطني ومعاداة الاستعمار والحفاظ على الشخصية الثقافية التاريخية العربية التي يشكل الإسلام معينها الثقافي والحضاري[2].

رغم عملية التغريب التي انتهجتها تركيا "أتاتورك" إلا أن عامل الدين ظل مؤثراً على الرأي العام التركي خاصة بعد الصحوة الإسلامية في تركيا والتي تجسدت في تشكيل أحزاب ذات مرجعية دينية، فجاءت الدعوة إلى الانفكاك التدريجي عن الغرب والارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية؛ لأن الارتباط بالغرب يعني القضاء على الهوية الإسلامية لتركيا وثقافتها الروحية[3]، كما عنى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم أن الإسلام ما زال مكوناً أساسياً من مكونات الشخصية التركية، ومن ثم فعلى صانع القرار السياسي في تركيا أن يأخذ هذا البعد في سياساته، بل طرح الحزب نفسه كنموذج إسلامي معتدل يجمع بين الإسلام والديمقراطية، ويوضح "أحمد داود أوغلو" وزير خارجية تركيا ذلك، إذ يرى أن النظام السياسي في تركيا أحدث قطيعة تاريخية كاملة من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات، والاغتراب عن محيطها الجيوثقافي المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وأن نهايات القرن العشرين بدأت تشهد خطاً سياسياً مرتبطاً بالاستمرارية التاريخية هو العثمانية الجديدة، مما يعني أن يكون

---

(1) موسى، سليمان، الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى، عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، الطبعة الثانية، 1992، ص ص 133-136.

(2) زيادة، خالد، الثوابت والمتغيرات الأساسية في حركية الوعي الجماعي العربي والتركي منذ إعلان الجمهورية التركية، في أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص102.

(3) دلي، خورشيد، مرجع سابق، ص14.

لتركيا دور في المنطقة للإرث التاريخي الذي تمتلكه والذي شكل الإسلام أساساً له[1]، وكرر رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" استخدام المفهوم أمام البرلمان التركي إبان العدوان الإسرائيلي على غزة، وزاد أن الأتراك اليوم هم أحفاد العثمانيين الذين كانوا يحكمون هذه المنطقة وغيرها.

مقابل هذه المعطيات المؤسسة لتفاعل إيجابي بين تركيا والمنطقة العربية توجد مجموعة من القضايا الخلافية حددت حركة العلاقة إيجاباً وسلباً مثل قضايا الحدود والأكراد والمياه والعلاقة مع إسرائيل.

مسار السياسة الشرق أوسطية لتركيا

مرت السياسة الشرق أوسطية لتركيا في عددٍ من المراحل انضوى تحت كل منها عدد من المحطات طبعت تلك السياسة، وقد يكون من المناسب لغايات الدراسة تقسيمها إلى ثلاث مراحل، تحمل كل منها سمة خاصة، وسيتم تخصيص مبحث لكل مرحلة.

المبحث الأول

المرحلة الأولى وتمتد بين 1924-1965 وسمتها الاغتراب والجفوة

ورثت الجمهورية التركية دولة الخلافة الإسلامية، وقد سعى "أتاتورك" إلى بناء دولة علمانية عصرية ذات هوية أوروبية، والانقطاع عن الموروث الحضاري الإسلامي، وإعادة بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية مقتبساً النموذج الأوروبي، هذا في الوقت الذي كان الانشغال العربي ببناء الدولة الحديثة مختلفاً عن التوجه التركي، إذ قام على محاربة الاستعمار والسيطرة الأجنبية والاستغلال، الأمر الذي عنى أن كل طرف اتجه وجهة تناقض وجهه الآخر مِما أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين[2]، وستتم معالجة القضايا الأساسية في هذه المرحلة كالآتي:

أولاً: الارتباط التركي بالغرب وخاصة بالولايات المتحدة ومشاريعها:

صاغت تركيا علاقاتها مع القوى الغربية بما يتوائم واستراتيجية حاف شمال الأطلسي – الناتو- لمواجهة الإستراتيجية السوفيتية الساعية إلى بلوغ المياه الدافئة ومنطقة الشرق الأوسط،

---

(1) أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص ص 105-107.

(2) عبد الفتاح، بشير، السياسة الخارجية التركية، منطلقات وآفاق جديدة، مجلة السياسة الدولية، عدد 177، يوليو 2009، مجلد 44،، ص276.

لذا وافق "الناتو" على انضمام تركيا إلى عضويته عام (1952)[1]، وقد نشطت تركيا في بناء تحالف إقليمي شرق أوسطي موال للغرب لمواجهة النظام الإقليمي العربي المستند إلى معاهدة الدفاع العربي المشترك عام (1952) بهدف التصدي للدول العربية التقدمية، والالتفاف حول منابع النفط، وإحكام الحصار على الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية[2]، وتمثلت بداية اعتماد تركيا كأداة لتنفيذ السياسة الغربية في المنطقة العربية بمشروع "الدفاع عن الشرق الأوسط، حيث تقدمت تركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بمذكرات إلى حكومات كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن والسعودية واليمن وإسرائيل تقضي بإنشاء هذا المشروع، ولتعمل هذه الدول تحت القيادة العسكرية الغربية لتطويق الاتحاد السوفيتي من جهة، ولإدخال إسرائيل في المنطقة من جهة ثانية.

من ناحية أخرى حاولت تركيا ربط المنطقة العربية بحلف بغداد، وتمكنت من ربط العراق بهذا الحلف وهو الدولة العربية الوحيدة التي انضمت له، وعارضت تأميم قناة السويس عام (1956)، وأيدت العدوان الثلاثي على مصر عام (1956)، بل وسمحت للقوات الأمريكية باستخدام أراضيها للأغراض العسكرية، ووقفت موقفاً مناهضاً للثورة الجزائرية حين عرضت القضية الجزائرية على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام (1958)[3]، ومارست الضغوط على سوريا بدعوى أنها متجهة لأن تكون تابعاً للاتحاد السوفيتي مما يشكل خطراً على أمن منطقة الشرق الأوسط، وحشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية[4].

كرد فعل على هذا التوجه وقفت معظم الدول العربية إلى جانب الرئيس القبرصي مكاريوس" أثناء أحداث قبرص كما وقفت إلى جانب قبرص عند عرض قضيتها على الجمعية:

---

(1) الحضرمي، عمر، مرجع سابق، ص462.

(2) الكيلاني، هيثم، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد6، 1996، ص ص 24-29.

(3) الأصفهاني، نبيه، تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي، مجلة السياسة الدولية، عدد 52، إبريل 1978، ص95.

(4) النعيمي، أحمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص74.

العامة للأمم المتحدة عام (1965)[1] فردت سوريا بتعميق التعاون العسكري مع اليونان عدو تركيا الأمر الذي نتج عنه مزيد من الاندفاع التركي نحو تمتين التعاون مع إسرائيل[2].

بيد أن حدة التناقض بدأت في التراجع في ستينيات القرن العشرين وبدأت تركيا إعادة حساباتها لوقوف الغرب ضدها في القضية القبرصية، وبسبب خفوت جذوة التيار القومي العربي المتمثل في انفصال الوحدة السورية المصرية عام (1961)، وفشل مشروع إقامة وحدة مصرية سورية عراقية عام (1963) مما حدا بالقيادة التركية إلى الإعراب عن نيتها في تقوية العلاقات مع الدول العربية[3].

ثانياً: مشكلة الحدود:

توجد مشكلات حدودية لتركيا مع كل من العراق وسوريا، فتعتبر تركيا أن الموصل جزء من الأراضي التركية تم ضمها للعراق عام (1925) بسبب الضغوط البريطانية لكونها حكومة انتداب على العراق[4]، ويكمن مصدر القلق التركي من هذه القضية في ارتباطها بالأمن القومي التركي إذ يخشى الأتراك أن يؤدي ضم الموصل إلى العراق تأسيس دولة كردية على الحدود التركية.

أما بالنسبة لسوريا فيعتبر سلخ لواء الإسكندرونة من سوريا وضمه لتركيا إثر المعاهدة التي وقعتها مع فرنسا عام (1939) إحدى المشاكل الهامة في مسار العلاقة السورية التركية، وقد تم ضم الإسكندرونة إلى تركيا في الفترة التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية استرضاء لتركيا من قِبَل فرنسا وبريطانيا حتى تقف على الحياد ولا تنحاز لألمانيا[5].

---

(1) توفيق، سعد حقي، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2003، ص284.

(2) الحضرمي، عمر، مرجع سابق، ص456.

(3) الكيلاني، هيثم، مرجع سابق، ص27.

(4) أوفر، بنجيو وجنسر، أرزكان، التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل، أبو ظبي، دراسات عالمية، مركز الأبحاث للدراسات والبحوث الإسلامية، عدد 51، 2003، ص17.

(5) الجهماني، يوسف إبراهيم وأوسي، سالار، تركيا وسوريا، سلسلة مقالات تركية، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص29.

ثالثاً: العلاقة التركية الإسرائيلية:

العلاقة التركية الإسرائيلية سبب أساسي من أسباب توتر العلاقة العربية التركية، فقد اعترفت تركيا بإسرائيل في آذار (1949) اعترافاً واقعياً اتبعته بالاعتراف القانوني عام (1950) رغم تصويت تركيا إلى جانب الدول العربية ضد مشروع قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام (1947)، ولم ينطلق هذا التصويت من المرجعية الإسلامية، بل قد يعزى إلى رغبة تركيا التقرب من الولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي حيث نظر الاتحاد السوفيتي في حينه إلى الدول العربية باعتبارها دولاً محافظة مؤيدة للغرب، بينما سيكون "للدولة اليهودية" بنظره توجهات اشتراكية بسبب سيطرة حزب الماباي صاحب المنطلقات الأيديولوجية "الاشتراكية الصهيونية" على الوكالة اليهودية، واستمرت العلاقة التركية الإسرائيلية حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين امتداداً لعلاقتها مع الغرب[1].

رابعاً: قضية المياه:

تعاني المنطقة العربية من نقص في الثروة المائية، وتنبع الأنهار التي تمر في الأراضي العربية –دجلة والفرات والنيل- من خارج المنطقة، وتتحكم في مسارها دول أجنبية، وترى تركيا أن من حقها الإفادة من مياه دجلة والفرات معتبرة ذلك مسألة استراتيجية، حيث استغلت مياه النهرين لتوسيع الرقعة الزراعية، وتوليد الطاقة في الوقت الذي ترفض فيه تقاسم المياه كما تريد كل من سوريا والعراق[2]، وتعتبر مياه الفرات ذات أهمية قصوى لسوريا لأن مواردها المائية شحيحة مقارنة مع الوضع في تركيا والعراق، وتعتمد سوريا على (80%) من احتياجاتها المائية على مياه نهر الفرات[3]، وفي المقابل تعتبر سوريا والعراق دجلة والفرات نهرين دوليين، وتوكدان على حقوقهما التاريخية في الاستفادة من مياه النهرين، وقد تحفظتا على مشروع تركيا في إعداد مخططان بناء سد كيبان[4].

---

(1) الحضري، عمر، مرجع سابق، ص481.

(2) صحيفة الحياة، 1993/5/30.

(3) المصالحة، محمد، البعد المائي كعامل للتعاون الإقليمي العربي التركي، في العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، مؤتمر، عمان: منشورات الجامعة الأردنية، كلية الدراسات الدولية، 2010، ص143.

(4) دلي، خورشيد، مرجع سابق، ص41.

خامساً: المشكلة الكردية:

تتسم العلاقة بين تركيا ومواطنيها الأكراد بالتوتر، فلم يفِ "أتاتورك" بوعوده للأكراد بمنحهم حقوقهم السياسية والثقافية في تركيا، كما استخدمت تركيا القوة في قمع الثورات القبلية الكردية بذريعة أنها حركات انفصالية، بل وأطلقت على أكراد تركيا اسم "أتراك الجبال" في محاولة منها لطمس الهوية الكردية[1]، وقد أضحت المشكلة الكردية سبباً للتوتر في العلاقة بين تركيا وكل من العراق وسوريا، إذ ترى تركيا أن أسباب المشكلة "خارجية" وليست داخلية وأنها مشكلة إرهاب.

المبحث الثاني

المرحلة الثانية وتمتد بين 1965-1990 وسمتها الصحوة وبداية العودة

شهدت هذه المرحلة بداية عودة تركيا إلى فهم قيمتها الإقليمية مِما تطلب ألا تعتمد على العلاقات مع دولة واحدة، بل إتباع سياسة تحقق مصالحها أينما وجدت، فالاقتصار على قيامها بتأدية المهمة الأمنية لصالح الغرب سيسلمها إلى مزيد من العزلة، لذا لا بد أن تتحرر من هذه العزلة وأن تسعى لتوسيع ساحات فعاليتها خاصة في جوارها الإقليمي منطقة الشرق الأوسط[2]، فتصويت الدول العربية عام (1965) في الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القرار القاضي بمنع التدخل التركي في الشؤون القبرصية أكد لها عزلتها عن المنطقة، إضافة إل الموقف الغربي المؤيد للقرار جعل تركيا تعيد النظر في مواقفها تجاه العرب وإسرائيل بسبب إضرار علاقتها مع إسرائيل بالدول العربية.

جاءت البدايات الأولى لهذا التوجه الإيجابي نحو المنطقة العربية في أزمة حزيران عام (1967) وإعلان مصر إغلاق خليج العقبة في وجه إسرائيل، حيث عملت الدول العربية على دفع تركيا لاتخاذ موقف واضح وصريح من الصراع العربي الإسرائيلي ومساندة الدول العربية في حال قيام الحرب مع إسرائيل، وقد تعهد القادة الأتراك بعدم استغلال الظروف لنشر القوات التركية على الحدود السورية، وعدم السماح للولايات المتحدة استخدام قواعد حلف الناتو الموجودة على الأراضي التركية ضد الدول العربية، كما أعلن وزير الخارجية التركي عقب حرب حزيران (1967) مباشرة أن تركيا لا تقبل بسيطرة إسرائيل على الأراضي العربية

---

(1) بارك، بيل، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، د.ت، ص ص 23-24.

(2) جواد، سعد ناجي؛ وحسني، منعم صاحي، الأمن التركي بين مهمتين –دراسة في مستقبل التوجه التركي نحو الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد 116، إبريل، 1996، ص42.

المحتلة، وقدمت لسوريا بواسطة الصليب الأحمر دعما على شكل مواد غذائية وأدوية مما أدى إلى نوع من الرضا لدى الدول العربية[(1)]، كما عارضت تركيا استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية ووقعت إلى جانب الدول العربية في حرب أكتوبر (1973)، وفي عام (1975) صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح القرار الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، وانضمت إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام (1976) واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية عام (1979)[(2)].

رغم أن هذا الموقف التركي لا يمثل تأييداً واضحاً للعرب إلا أنه يشكل ابتعاداً عن السياسة التركية التقليدية المؤيدة لإسرائيل، فرغبة تركيا في تأييد الجانب العربي والمحافظة على علاقاتها مع إسرائيل تعني بداية التراجع عن العلاقة الوطيدة مع إسرائيل، وقد أدت هذه المواقف إلى فتح أبواب المنطقة العربية أمامها من الناحية التجارية خاصة مع دول الخليج النفطية.

بذا انتقلت علاقات المواجهة مع العرب في السبعينيات إلى مرحلة جديدة من التعاون والاعتماد المتبادل بعد أن مارست تركيا نوعاً من التوازن بين مصالحها مع الدول العربية ومصالحها مع الأحلاف العسكرية الغربية، وذلك بالتخلي تدريجياً عن حلم العودة إلى المنطقة عن طريق الارتباط بالمشاريع العسكرية الغربية، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية[(3)]:

1. أزمة الطاقة العالمية عقب حرب أكتوبر (1973)، وارتفاع أسعار النفط خاصة وأن تركيا تنتج (20%) فقط من احتياجاتها النفطية.
2. فرض الحظر العسكري الأمريكي عليها عام (1975) إثر احتلالها الجزء الشمالي من جزيرة قبرص.
3. رفض السوق المشتركة انضمام تركيا لعضويتها للخشية من أن تصبح تركيا باباً تتسرب منه الاتجاهات الإسلامية إلى أوروبا.
4. تدهور الأوضاع الاقتصادية التركية وحاجتها إلى أسواق جديدة واستثمارات مالية للخروج من أزمتها.

---

(1) النعيمي، أحمد نوري، الوظيفة الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص109.

(2) ربابعة، غازي، السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الفلسطينية 2000-2008، في محمد مصالحة وعمر الحضرمي (محرر)، مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، مرجع سابق، ص115.

(3) النعيمي، أحمد نوري، تركيا والوطن العربي، ليبيا: أكاديمية الدراسات والبحوث، 1998، ص ص 146-154.

كما أدى إحساس تركيا بتدني مكانتها ضمن التحالف الغربي بعد اندلاع الأزمة القبرصية إلى توجهها نحو العالم العربي والإسلامي طلباً للتأييد في المحافل الدولية، وقد ارتكزت علاقات تركيا مع العالمين العربي والإسلامي في هذه المرحلة على المعادلة الاقتصادية في الأساس كمكمل للأداء الاقتصادي باتجاه السوق الأوروبية، وتدعيم العلاقة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو لكن ليس بديلاً عنها، لذا حاولت الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع دول المنطقة دون أن تفقد زمام المعادلات والتوازنات الإقليمية الدقيقة، وذلك لطبيعة الأهداف التي تتوخاها من هذه السياسية الساعية إلى تحقيق أقصى عائد اقتصادي ممكن، أي أن هذا الانفتاح غلبت عليه النظرة إلى المنطقة العربية كسوق اقتصادي وساحة للنفوذ الدبلوماسي، وكعامل مساعد في عملية انضمام تركيا إلى الجماعة الأوروبية، وكميزة إضافية يبررها الانضمام كحلقة وصل بين أوروبا والمنطقتين العربية والإسلامية[1].

هذا وقد أدى نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام (1979) إلى انتهاء العلاقة الإستراتيجية بين إيران والولايات المتحدة، وظهرت أهمية تركيا الشرق أوسطية حيث تم إحياء الأهمية الإستراتيجية لها تجاه المنطقة، وتدعيم علاقتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة بديلاً عن إيران، وقد تجلى هذا التعاون في عقد اتفاق التعاون الاقتصادي والدفاع عام (1980) حيث التزمت الولايات المتحدة بموجبه بتحديث ودعم القوات المسلحة التركية، والحفاظ على نمو واستقرار الاقتصاد التركي، بالمقابل تعهدت تركيا بالسماح للولايات المتحدة باستعمال مجالها الجوي واستخدام قواعدها العسكرية والمساعدة في الأنشطة الاستخباراتية[2]، كما عادت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) بالفوائد الاقتصادية على تركيا التي أعلنت الحياد إزاء الدولتين المتحاربتين، إذ وطدت علاقاتها التجارية معهما خاصة مع العراق الذي مد أنابيب نفطة عبر الأراضي التركية لتصدير جزء من صادراته النفطية، إضافة إلى الاستفادة من تجارة الترانزيت عبر أراضيها.

وهيأت هذه الأحداث لتركيا البيئة المناسبة لممارسة خيارها الآسيوي الذي أعلنه "أوزال" والقائم على أساس "تحالف اقتصادي" أمني اقتصادي استراتيجي، وكأنه مزيج بين الرغبة التركية ودواعي الدخول للشرق الأوسط، والمهمة التي ستلقى على تركيا وترغم على تأديتها لصالح الغرب، وأكدت الحرب العراقية الإيرانية ذلك بعد أن انتهت إيران كحجر زاوية للعمليات

---

(1) رسلان، هانئ، تركيا وأمن الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد 105، يوليو، 1991، ص105.

(2) عبد الرحمن، عمرو، العلاقات الأمريكية التركية منذ نهاية الحرب الباردة، قراءات استراتيجية، القاهرة: السنة السابعة، العدد الرابع، إبريل، نيسان، 2002، ص ص 13-14.

العسكرية للمصالح الأمريكية، حيث انصب الاهتمام على تركيا، فليس للولايات المتحدة من خيار سوى اعتبارها قاعدة متقدمة لها شبيهة بإيران سابقاً خاصة وأنها تمتلك قوة بشرية، وموقعاً استراتيجياً وهوية إسلامية[1].

كان من نتيجة هذه التداعيات التحسن في العلاقة بين تركيا والدول العربية الخاصة على علاقتها بكل من سوريا والعراق وبشكل خاص ما يتعلق بقضية المياه، فتم عقد لقاءات بين تركيا وسوريا والعراق بهدف تقسيم حصص المياه أسفرت عن التوصل مع العراق إلى توقيع بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني، والذي عالج المشكلات المتعلقة بالمياه المشتركة وتم الاتفاق على أن تجري تركيا المشاورات اللازمة مع العراق أثناء وضع برنامج ملء خزان سد "كيبان" بما يكفل تأمين احتياجاته من المياه[2]، ودفعت الأضرار التي لحقت بالعراق خلال ملء سد "كيبان" إلى توقيع بروتوكول آخر مع العراق بشأن نهر الفرات عام (1980)، حيث نص فيه على تشكيل لجنة مشتركة لتحديد الكمية المناسبة والمعقولة التي يحتاجها كلا البلدين، ثم انضمت سوريا إلى اللجنة عام (1983) بعد أن وافقت على البروتوكول[3].

بيد أن تركيا عمدت إلى استخدام المياه كورقة ضغط سياسي من خلال مشروع أنابيب السلام الذي طرحه الرئيس التركي "أوزال" أثناء زيارته للولايات المتحدة عام (1987)، ويتضمن المشروع مد أنبوبيين من المياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل بحيث يغطي المنطقة العربية الآسيوية بأكملها إضافة إلى إسرائيل، ووجه المشروع بمعارضة عربية لأنه سيمكن تركيا من التحكم في هذا المصدر الحيوي المصيري للعرب من جهة ولوجود إسرائيل كمستفيدة من هذا المشروع، كما لم تلتزم تركيا ببنود البروتوكول فقطعت تدفق نهر الفرات في شهر يناير (1990) لملء سد أتاتورك مما أدى إلى انفجار أزمة مع كل من العراق وسوريا[4].

يمكن تحديد السمات التي ميزت التوجه التركي الشرق أوسطي بما يلي:

1. عدم التدخل في النزاعات العربية والصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

---

(1) جواد، سعد ناجي؛ وحسني، منعم صاحي، مرجع سابق، ص42.

(2) الدوري، محمد، المركز القانوني لنهري دجلة والفرات في ضوء أحكام القانون الدولي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1994، ص24.

(3) المداح، محمد، أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 104، 1991، ص178.

(4) بكر، حسن، حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، يناير، 1993، ص ص 76-80.

2. التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقتها بإسرائيل.

3. تأييد المواقف الفلسطينية من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قراري الشرعية الدولية رقم 242 و338.

المبحث الثالث

المرحلة الثالثة وتمتد بين (1991-2012) وسمتها الفعالية

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في مسار السياسة الشرق أوسطية لتركيا لما وقع فيها من أحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، وأثر على طبيعة الدور الذي تسعى القيام به أو المطلوب منها أن تقوم به، لهذا سيتم الحديث في هذه المرحلة عن محطتين أساسيتين تحمل كل منهما ملامح خاصة للدور التركي، فالمحطة الأولى تبدأ من عام (1991) حيث وقعت حرب الخليج الثانية مِما ترك تداعيات على دور تركيا، إذ ساهمت في فرض الحصار على العراق، وإقامة منطقة أمنية عازلة لحماية الأكراد، وللمفارقة فإن تركيا التي تحمي أكراد شمال العراق تقوم بقمعهم في أراضيها، كما تفكك الاتحاد السوفيتي وانهارت منظومته الاشتراكية مِما أدى إلى تراجع وظيفة تركيا عضو الناتو وجعلها تتجه نحو الشرق الأوسط، وجاء تعاظم العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا ليضفي على علاقاتها مع الدول العربية خاصة سوريا مزيداً من التوتر لاتهام تركيا لسوريا بدعم عمليات الحزب، كما انطلقت عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي "برعاية" الولايات المتحدة، ومن ثم سعت تركيا لأن يكون لها دور في هذه العملية، كما حلّ تطور آخر في نظام الحكم التركي نفسه حيت شكل حزب "الرفاه" ذي الجذور الإسلامية حكومة بطيف ديني عام (1996) برئاسة "نجم الدين أربكان"[(1)]، كما تم توقيع الاتفاق الأمني العسكري بين تركيا وإسرائيل عام (1996) مما زاد في التوتر بين تركيا والدول العربية، ويضاف إلى هذه الوقائع السياسية العامل الاقتصادي إذ تسعى تركيا للإفادة من رؤوس الأموال العربية الخليجية واستثمارها في الاقتصاد التركي ولتكون دول الخليج سوقاً استهلاكية لمنتجاتها سواء المدنية أم العسكرية.

أما المحطة الثانية فقد اتسمت بملامح تميزها عن سابقتها حيث تولى حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي مقاليد الحكم في تركيا عام (2002)، ووقع الاحتلال الأمريكي للعراق مِما أثار مخاوف تركيا من تقسيم العراق وإمكانية إقامة دولة كردية شمال العراق، إضافة إلى توتر

---

(1) سيل، باتريك، اتجاهات جديدة في السياسات التركية، صحيفة الاتحاد الإماراتية، 18 نوفمبر، 2003.

العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة في عامي (2006) و(2008) على التوالي، كما أثرت ثورات الربيع العربي ضد نظام الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا على التوجه التركي للقيام بدور فاعل في المنطقة العربية، وسيتم دراسة هذه المرحلة انطلاقاً من التقسيم السابق حسب الآتي:

1. المحطة الأولى (1991-2002):

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية على الوظيفة المسندة إلى تركيا في إطار حلف الناتو، إذ تم الاعتقاد أن أهميتها تراجعت لدى الغرب، وأصبحت على هامش النظام الغربي مما سيؤدي إلى تراجع المساعدات العسكرية والاقتصادية المقدمة لتركيا وسيضعف موقفها في نزاعها مع اليونان بشأن القضية القبرصية، إضافةً إلى رفض الجماعة الأوروبية طلب تركيا الانضمام لها كعضو كامل العضوية، إلا أن حرب الخليج الثانية أبرزت مجدداً أهمية تركيا، وأوجدت لها مخرجاً وذلك عن طريق إعادة توظيف موقعها الإستراتيجي مما يضمن تفعيل دورها في النظام الغربي من خلال القيام بدور إقليمي نشط في المنطقة العربية وخاصة في منطقة الخليج معوضة بذلك الدور الذي قامت به لصالح الغرب في فترة الحرب الباردة، وقد تزامن هذا التوظيف مع بحث الغرب عن مهمة أمنية يسندها لتركيا في منطقة الشرق الأوسط، فالتقى كلا التوجهين الغربي والتركي، فالغرب عهد لها بدور الحارس في منطقة الشرق الأوسط، بالمقابل فهي ترى أن قيامها بدور هام في المنطقة سيعزز من تقربها من أوروبا بسبب رصيدها في المنطقة العربية والإسلامية[1]، وسيتيح هذا الدور لتركيا أن تكون الدولة الأولى في الشرق الأوسط لا الأخيرة في النظام الغربي، فعملت على إقامة رابطة استراتيجية مع الولايات المتحدة لتعزيز إدراجها في المنظومة الأوروبية وخدمة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية لكونها قادرة على مواجهة كل من إيران والعراق، إضافة إلى تحقيق مصالح سياسية واقتصادية خاصة بها[2].

لتأكيد الدور التركي في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة أعلن الرئيس التركي "سليمان ديميريل" في أوائل عام (1992) أثناء زيارته للولايات المتحدة أن تركيا دولة أوروبية وبلقانية وغرب آسيوية وشرق آسيوية ومتوسطية وآسوجية[3]، مما يشير إلى أن دور تركيا لم يتراجع

(1) جواد، سعد ناجي؛ وحسني، منعم صاحي، مرجع سابق، ص44.

(2) رسلان، هانئ، مرجع سابق، ص107.

(3) الجهماني، يوسف إبراهيم؛ وأوسي، سالار، مرجع سابق، ص53.

رغم تغير دور حلف الناتو، بل تزداد أهميته لتأثيرها في المجال الجغرافي والحضاري الذي توجد فيه.

إضافة لذلك فقد سبق وأن أطلق الرئيس التركي "أوزال" مبادرة شبيهة من خلال ما دعى بيان أنقرة حيث تحدث فيه عما سمي "العالم التركي" الذي يمتد من سور الصين وحتى البحر الأدريانيكي، وقام بتعزيز علاقات تركيا مع الدول المستقلة المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي والناطقة بالتركية مما اعتبر البدايات الرسمية الأولى "للعثمانية الجديدة"[1]، كما سعت تركيا إلى القيام بدور قيادي في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقه الرئيس الأمريكي "بوش الابن"، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط هو منطقة متكاملة، فلا يوجد فصل بين دول الخليج والصراع العربي الإسرائيلي مما دعاها إلى التحرك في كافة الاتجاهات عن طريق الاحتواء المزدوج في الشرق، والصراع العربي الإسرائيلي في الغرب، وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى في الشمال[2]، وسيمكن هذا المشروع حلف الناتو من التواجد في الشرق الأوسط –الذي أصبح يمتد من أفغانستان إلى أثيوبيا مروراً بإسرائيل مع استبعاد دول المغرب العربي منه- ليقوم بدورين: الأول عسكري يتمثل في دعم الحرب على الإرهاب ومواجهة إيران، أما الثاني فهو دور سياسي يتمثل في دعم الإصلاح في الشرق الأوسط، ونشر "الديمقراطية" واقتصاد السوق، وبالنسبة لتركيا فهي المؤهلة للقيام بدور الفاعل الأساسي من المنطقة في هذا المشروع كونها دولة إسلامية وصديقة لإسرائيل، كما أنها من أقوى دول الشرق الأوسط، وتتمتع باستقرار سياسي، إضافة إلى كونها دولة ديمقراطية علمانية إسلامية، لذا فهي تحظى بالقبول عند المسلمين.

انطلاقاً من هذا الدور المرتقب في التسعينيات من القرن العشرين سيتم دراسة السياسة التركية تجاه القضايا الخلافية التي واكبت مسار العلاقات التركية العربية:

أ. تركيا والعراق:

عقب انهيار العراق في حرب الخليج الثانية بدأت الأوساط التركية تتحدث عن مصالح حيوية لها في شمال العراق، بل أن الرئيس التركي "أوزال" وضع عام (1994) خطة لتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات: عربية وكردية وتركمانية، مع إمكانية إقامة اتحاد فيدرالي مع الدويلة

---

(1) عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، عدد 179، يناير 2010، مجلد 45، ص133.

(2) مسلم، طلعت، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، في أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص406.

الكردية مما يعني ضم منطقتي الموصل وكركوك الغنيتان بالنفط، كما طالب الرئيس التركي "سليمان ديميريل" عام (1995) بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق و"استرداد" إقليم الموصل[1].

علاوة على ذلك واصلت تركيا عملياتها العسكرية في شمال العراق ضد الأكراد مستغلة غياب السلطة العراقية المركزية هناك، كما أعلنت عام (1996) عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق بعمق يتراوح بين (5-20 كم) من أجل تكريس وجود عسكري تركي فعال لمنع عمليات حزب العمال الكردستاني ضد تركيا[2].

ب. تركيا وسوريا:

تعتبر تركيا سوريا المحرض والداعم الأساسي لعمليات حزب العمال الكردستاني ضدها، وقد واصلت توجيه الاتهام لسوريا بدعم حزب العمال الكردستاني حيث طالبت سوريا عام (1993) وضع حد نهائي لوجود قواعد الحزب في البقاع بلبنان، وإبعاد زعيمه "عبد الله أوجلان" من سوريا، والالتزام بإيقاف نشاطات الحزب سواء في الأراضي السورية أو اللبنانية، وهددت باجتياح الأراضي السورية متبعة ذلك بحشود عسكرية على الحدود مع سوريا[3].

إضافة إلى الملف الكردي فقد شهدت العلاقات التركية السورية توتراً إضافياً حاداً بسبب عقد اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، ونتيجة لهذه الضغوط اضطرت سوريا للخضوع للمطالب التركية بغية تخفيف حدة التوتر بعقد اتفاقية "أضنة" في (1998/10/20) والتي نصت على ما يلي[4]:

- تسليم عبد الله أوجلان أو طرده من سوريا.
- إغلاق قواعد الحزب وإيقاف تعاون سوريا معه وترحيل قادة الحزب من الأراضي السورية.
- التعاون مع تركيا في مواجهة الإرهاب.

---

(1) دلي، خورشيد، مرجع سابق، ص46.

(2) معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، آب/ أغسطس 1998، ص ص 161-162.

(3) الجهماني، يوسف إبراهيم وأوسي، سالار، مرجع سابق، ص55.

(4) ذياب، أحمد، الأزمة التركية السورية، المحددات والقيود، مجلة السياسة الدولية، عدد 135، يناير 1999، ص205.

- عدم التعرض للتحالف التركي الإسرائيلي.
- إغلاق ملف الحدود بين الدولتين وتناسي لواء الإسكندرونة.
- احترام حقوق الإنسان.

بذا لم تجد سوريا بداً من التخلي عن ورقة الضغط الكردية على تركيا، وأبعدت عبد الله أوجلان وتخلت عن مطالبها في لواء الإسكندرونة.

ج. قضية المياه:

تعتبر تركيا قضية المياه قضية أمنية استراتيجية، وتسعى عن طريقها إلى القيام بدور إقليمي قائد في المنطقة، وتستخدمها كأداة ضغط على كل من سوريا والعراق، وترفض التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن التوزيع العادل لمياه الفرات، بالمقابل تعتبر سوريا والعراق تنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول –جاب- تهديداً لتدفق المياه إلى أراضيها حيث سيؤدي إنشاؤه إلى تدني كمية المياه المتدفقة من نهر الفرات إلى سوريا بنسبة (40%) وإلى العراق بنسبة (80%)[(1)]، إضافة إلى مخاطر إقحام إسرائيل في مشروع مياه أنابيب السلام حيث دعا الرئيس التركي سليمان ديميريل قبل حضور قمة شرح الشيخ في شهر آذار (1996) إسرائيل للمشاركة في المشروع[(2)].

د. العلاقة التركية الإسرائيلية:

شهدت هذه الفترة تطوراً واضحاً في العلاقات التركية الإسرائيلية في كافة المجالات، وتم رفع درجة التمثيل الدبلوماسي معها في ديسمبر (1991) إلى مستوى السفراء، كما تعاظم التعاون العسكري معها بتوقيع اتفاق في مجال مكافحة الإرهاب، وفي عام (1996) بلغ التعاون العسكري ذروته بتوقيع اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي الذي نص على التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية بحيث يسمح للسلاح الجوي لكليهما باستخدام المجال الدولي للأخرى، والقيام بتدريبات مشتركة، كما يسمح للطائرات الإسرائيلية بالتواجد في قاعدتي "إنجيرليك وقونيا" الجويتين، ونص الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة لمواجهة الأخطار[(3)].

---

(1) المصالحة، محمد، البعد المائي كعامل للتعاون الإقليمي العربي التركي، في محمد المصالحة وعمر الحضرمي (محرر)، مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، مرجع سابق، ص145.

(2) معوض، جلال عبد الله، مرجع سابق، ص202.

(3) المرجع السابق، ص ص230-233.

إن هذا الاتفاق وآليات تنفيذه سيعني أن المنطقة العربية بأكملها قد أحكمت عليها القبضة الإسرائيلية وتمتعها بمرونة واسعة في الحركة، إضافة إلى أنه سيشكل تحالفاً استراتيجية ثلاثياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا مما يمكن الولايات المتحدة من فرض الترتيبات الأمنية الإقليمية الجديدة، وأن يكون الضامن لهذه الترتيبات حلفاء يوثق بهم كإسرائيل وتركيا في مواجهة منطقة الأزمات التي تشمل العراق وإيران واليمن والسودان وليبيا، كما اتبعت هذه الاتفاقية بمجال آخر للتعاون المشترك عام (1997) في إطار مكافحة الإرهاب حتى أن الموساد الإسرائيلي لعب دوراً في اعتقال عبد الله أوجلان وتسليمه إلى تركيا[1].

2. المحطة الثانية (2002-2012): التوجه الشرق أوسطي في فترة حزب العدالة والتنمية:

أسس حزب العدالة والتنمية النواب الذين انشقوا عن حزب الفضيلة التي تم حله بقرار المحكمة الدستورية عام (2001) بزعامة "رجب طيب أردوغان" رئيس بلدية إسطنبول[2]، ويمثل الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا ويدعو إلى احترام الحريات الدينية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية ويؤيد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأدى فوز الحزب في الانتخابات النيابية عام (2002) وتسلمه الحكم إلى ارتياح الإدارة الأمريكية التي تأذت صورتها في العالم الإسلامي نتيجة سياستها في الحرب على الإرهاب، حيث استقبل أردوغان من قِبَل الرئيس الأمريكي في ديسمبر (2002)[3]، إشارة إلى أن الولايات المتحدة ليست ضد النموذج الإسلامي المعتدل مما يوفر لها الشرعية لضرب الحركات التي تصفها بالإرهابية، جاء تعيين "أحمد داود أوغلو" وزيراً للخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية ليعكس ميلاً تركياً إلى تعزيز الدور الإقليمي لتركيا، فأوغلو هو المنظر الاستراتيجي للدور الإقليمي التركي وهو صاحب نظرية الانتقال بتركيا من دولة طرف في التفاعلات الدولية والإقليمية إلى دولة مركز تلعب دوراً محورياً في بؤرة الأحداث، وتكون على مقربة من الجميع بحيث يتمكن الغرب من الاستفادة من علاقات تركيا وحضورها القوي في منطقة الشرق الأوسط واعتبارها جسراً بين الشرق والغرب مما يعزز موقفها التفاوضي في علاقاتها مع كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد ركز أوغلو على الأبعاد الجيوسياسية لتركيا دون إغفال الأبعاد التاريخية الثقافية لها

(1) السبعاوي، عوني عبد الرحمن، انعكاسات التحالف التركي الصهيوني ومحاور التأثير في الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسية، بغداد: بيت الحكمة، العدد الثاني، ص ص 50-51.

(2) ربابعة، غازي، مرجع سابق، ص119.

(3) نور الدين، محمد، تركيا: الإسلاميون في السلطة، شؤون الأوسط، عدد 109، شتاء 2003، ص200.

مع التركيز على المصالح الوطنية في دوائر حركتها الإقليمية المختلفة، كما أكّد أن "العثمانية" لديه لا تعني الهيمنة بل الإشارة إلى العمق الاستراتيجي لتركيا بالمعنى الحضاري والثقافي، ففي كتابه العمق الاستراتيجي ركز أوغلو على الأبعاد الجيوسياسية لسياسة تركيا ويرى أنها تنطلق من ثلاث ساحات هي[1]:

1. المناطق البرية القريبة وتشمل البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
2. الأحواض البحرية القريبة، تشمل البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج العربي، بحر قزوين.
3. المناطق القارية القريبة وتشمل أوروبا، شمال أفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

ويرى أن هذه المناطق هي أحزمة دائرية متداخلة تشكل الأساس الجيوسياسي لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وعلى تركيا ألا تبتعد عن هذه المناطق وتجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة، فقوة الدور التركي على الساحة الدولية سيتحدد وفقاً لقوة تأثير تركيا في المناطق القريبة، وحدد أوغلو عدداً من المبادئ الأساسية التي ينبغي على تركيا إتباعها لتتمكن من تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة تتمثل فيما يلي[2]:

1. التوازن السليم بين الحرية والأمن داخل الدولة، أي توسيع مساحة الحريات دون المخاطرة بالأمن.
2. تصفير المشكلات مع دول الجوار.
3. التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار لتكون قادرة على متابعة كافة التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط.
4. السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد، بحيث تتكامل العلاقات مع اللاعبين الدوليين لا بديلة عن بعضها.
5. أن تركيا ليست مجرد جسر ومعبر بين القوى الكبرى، بل لها رسالة، وينبغي أن تكون فاعلاً بين الأطراف المختلفة مما يؤهلها لأداء دور مركزي، وأن تركيا مؤهلة للقيام بهذا الدور المركزي بسبب وضعها الجغرافي وتراثها الحضاري مما يؤكد أن انضمام

---

(1) أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص ص 144-145.

(2) المرجع السابق، ص ص 615-617.

تركيا للاتحاد الأوروبي لن يمثل عبئاً على أوروبا بل مكسباً لها، كما سيقوي من موقعها التفاوضي مع الولايات المتحدة.

أدت سياسة حزب العدالة والتنمية انطلاقاً من رؤية أوغلو إلى انفراج العلاقات التركية العربية، ومثال ذلك رفض البرلمان التركي السماح للجيش الأمريكي استخدام الأراضي التركية لغزو العراق عام (2003)، والقيام بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل[1]، وقد حاولت تركيا فتح عهد جديد يتسم بالثقة مع سوريا من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المحادثات والعلاقات بينهما، كما شرعت الدولتان في تجاوز الخلاف على المياه من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي[2]، كما عملت تركيا على تقوية دورها الإقليمي من خلال تكثيف العلاقات مع دول الإقليم في كافة المجالات عن طريق حل النزاعات الإقليمية، وإرساء الأسس لتنشيط العلاقات الثنائية مع جيرانها مما يؤدي إلى توثيق العلاقات وضمان الاستمرارية لها بغض النظر عن القوى التي تحكم دول المنطقة، ونظرت إلى المشاكل الداخلية خاصة الكردية على أنها مشاكل إقليمية لا تحل إلا من خلال التعاون مع دول الجوار[3]، وهذه السياسة ستمكن تركيا من امتلاك القوة الناعمة التي تستطيع عن طريقها القيام بدور فعال في المنطقة وتقديم نفسها كنموذج للدولة الإسلامية الديمقراطية الموالية للغرب مما يغري الدول الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وسائر الدول الإسلامية أن تحذو حذوها.

غير أن هذا التوجه لم يعني أن تتماهى تركيا مع المواقف العربية، فلتركيا أجندتها الخاصة التي تخدم مصالحها، إلا أن هذه المصالح لا ينبغي أن تتناقض بالضرورة مع مصالح دول المنطقة، فتوجهات السياسة التركية تهدف أساساً إلى دعم الدور التركي عالمياً وتسهيل انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، والانسجام مع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية التي ترى دوراً مركزياً فاعلاً لتركيا في المنطقة، ويؤكد ذلك أن الرئيس الأمريكي أوباما خص تركيا بأول زيارة له لدولة إسلامية خلال المائة يوم الأولى من حكمه، ودعا تركيا إلى إقامة شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة تعيد الدفء إلى العلاقات الإستراتيجية المميزة والتاريخية بين الدولتين، وتساعد على تجسير الهوة بين الإسلام والغرب، وربما يأتي هذا الموقف التصالحي مع

---

(1) سيدر، فرهاد، "العثمانية الجديدة" السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها، في محمد المصالحة وعمر الحضرمي (محرر) مؤتمر العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر، مرجع سابق، ص52.

(2) أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص625.

(3) سيدر، فرهاد، مرجع سابق، ص45.

تركيا في إطار استراتيجية القوة الذكية التي تتبناها إدارة أوباما وتوخي الهيمنة الرضائية لإطالة أمد الهيمنة على العالم، وأن تتخلى الولايات المتحدة عن استعداء القوى الدولية القائمة أو الصاعدة بما يحول دون خلق جبهات صراع لا مبرر لها(1).

وتركيا الآن وهي تريد أن تكون زعيماً إقليمياً ترى أنها يجب أن تستشار من قِبَل الولايات المتحدة قبل أن تقدم الأخيرة على أي تحرك في المنطقة، أي أنه من حق تركيا أن تختلف مع الولايات المتحدة والغرب، ويؤكد هذا التوجه رفضها اشتراك كتيبتها الموجودة ضمن قوة "الإيساف" في أفغانستان في أية عمليات قتالية تستهدف حركة "طالبان"، وهي ترى أن التهدئة في مشكلة أفغانستان تتحقق من خلال دمج "طالبان" في عملية التفاوض، وتوقف حلف الناتو عن قصف مناطق في باكستان بطائرات دون طيار، كما رفضت الاستجابة لمطلب الرئيس الأمريكي من حلفاءه في الناتو إرسال مزيدٍ من الجنود إلى أفغانستان(2).

هذا وستتم دراسة مسار السياسة الشرق أوسطية لتركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية على النحو التالي:

أ. تركيا وسوريا:

مثلت سوريا في هذه الفترة ركيزة دبلوماسية لتركيا في منطقة الشرق العربي، إذ طرأ تحسن واضح على العلاقات التركية السورية بعد سنوات من التوتر، فتم في يونيو (2002) توقيع اتفاقين عسكريين بين البلدين(3)، وفي عام (2003) جرى تبادل للزيارات بين وزيري خارجية البلدين(4)، وفي عام (2004) قام الرئيس السوري بزيارة إلى تركيا وأعلن أن البلدين استطاعا خلال سنوات قليلة أن يقلبا انعدام الثقة بينهما إلى ثقة كبيرة تؤهلهما لأداء دور في المنطقة لتحقيق الاستقرار(5).

---

(1) عبد الفتاح، بشير، السياسة الخارجية التركية، منطلقات وآفاق جديدة، مرجع سابق، ص277.

(2) عبد العظيم، خالد، العثمانية الجديدة، تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 187، يناير 2012، مجلد 47، ص25.

(3) المرجع السابق، ص27.

(4) رضوان، وليد، العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية نموذجاً، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006، ص314.

(5) المرجع السابق، ص382.

أما بالنسبة للملف المائي فقد تراجعت أهميته حتى لا يشكل عائقاً أمام تطور العلاقات، وأوضح الرئيس السوري أن هذا الموضوع لا يشكل مشكلة حقيقية بين سوريا وتركيا، وأنه كلما تطورت العلاقات تراجعت موضوعات الخلاف تدريجياً[(1)]، وفي أكتوبر (2007) زار الرئيس السوري تركيا وقع خلال الزيارة مذكرة تفاهم تتضمن الرؤى المشتركة حول القضايا السياسية والأمنية خاصة العمل على تعزيز التعاون بينهما في مجال مكافحة الإرهاب[(2)]، وخلال زيارة الرئيس السوري لتركيا عام (2009) أسس مجلس للتعاون الاستراتيجي المشترك بين الدولتين[(3)].

وقد تحسنت العلاقة التركية السورية وتأكدت الثقة بينهما لدرجة أن تركيا قامت بدور الوسيط بين سوريا وإسرائيل مما يعني أن تركيا تحظى بقوة ناعمة لدى الطرفين السوري والإسرائيلي.

لكن رغم هذا التطور فإن عدداً من المشكلات ستبقى عقبات في طريق التقارب بينهما، وتبقى مشكلة المياه الأبرز ضمن هذه العقبات خاصة وأن الحكومة التركية لم تقدم تنازلات واضحة فيما يتعلق بزيادة حصة المياه لسوريا إلا بشكل رمزي[(4)].

ب. تركيا والعراق:

عارضت تركيا الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، ورفض البرلمان التركي منح الموافقة لدخول القوات الأمريكية الأراضي التركية تجاه العراق، وتجد تركيا التي تهتم بوحدة العراق خشية إقامة دولة كردية على حدودها أن تسليح الولايات المتحدة وتدريبها للبشمركة الكردية العراقية والعمل معها يشكل تهديداً للأمن التركي خاصة وأن أكراد العراق تمكنوا من إحكام سيطرتهم على شمال العراق، وسعوا إلى توسيع إقليم الحكم الذاتي الكردستاني بما يشمل مدينة كركوك التي توجد فيها أقلية تركية كبيرة، وتحويلها إلى عاصمة للإقليم، وقد شكلت مواجهة عناصر حزب العمال الكردستاني ووحدة العراق في هذه الفترة الهم الأساسي في العلاقات مع العراق[(5)]، حيث تواصل تركيا عملياتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني في

---

(1) وكالة الأنباء السورية، 2004/2/27.

(2) صحيفة تشرين السورية، 2007/10/18.

(3) وكالة الأنباء السورية، 2009/12/23.

(4) عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مرجع سابق، ص136.

(5) بارك، بيل، مرجع سابق، ص ص 41-42.

شمال العراق، إذ شهدت الحدود التركية العراقية توتراً شديداً في شهر أكتوبر (2011) عقب قيام مجموعة من عناصر حزب العمال الكردستاني بهجوم على سبعة مواقع على الحدود العراقية جنوب شرق تركيا، ويعتبر هذا الهجوم أشد هجوم للحزب ضد تركيا منذ عام (1993) مما دعا تركيا إلى التوغل في شمال العراق براً وجواً، كما أسس الجيش التركي قاعدة عسكرية لوجستية في منطقة جبال "قنديل" شمال العراق والتي تشكل المعقل الرئيسي لحزب العمال الكردستاني[1].

ج. تركيا وإسرائيل:

مثل وصول حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا بداية لتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية، الأمر الذي دفع تركيا لتوطيد علاقاتها مع دولتين من أشد أعداء إسرائيل هما إيران وسوريا، خاصة وأن إسرائيل قامت بتدريب عناصر حزب العمال الكردستاني وتعزيز قدراته العسكرية، كما أنها تدعم المساعي الانفصالية في شمال العراق تمهيداً لإقامة كيان كردي مستقل من شأنه تهديد وحدة الأراضي التركية، وأدت الممارسات الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني إلى مزيد من التوتر في العلاقة بينهما، حيث استدعت تركيا سفيرها في إسرائيل، واصفةً إياها بدولة إرهابية تمارس القتل وسفك دماء الشعب الفلسطيني[2]، كما رفض رئيس الوزراء التركي "أردوغان" استقبال رئيس وزراء إسرائيل "شارون" في مطار أنقرة، وتصاعد التوتر بينهما عقب اغتيال إسرائيل زعيم حماس الشيخ "أحمد ياسين"، فبدأت تركيا بالتخلي عن حزمة الاتفاقات التي كبلتها منذ اتفاق التعاون العسكري مع إسرائيل بحجة أن إسرائيل تستغل أسلحتها التي من المفترض أنها تصنع لإنتاج حربي مشترك في حروب ضد اللبنانيين والفلسطينيين[3].

عقب عدوان إسرائيل على لبنان عام (2006) وعلى غزة عام (2008) تصاعد التوتر بينهما، وقد حمل "أردوغان" إسرائيل المسؤولية الكاملة عن اندلاع المعارك، معتبراً العدوان الإسرائيلي إهانة يجب على إسرائيل أن تعتذر عنها لتركيا التي كانت تبذل جهودها لتجديد التهدئة في غزة[4].

---

(1) عبد العظيم، خالد، مرجع سابق، ص28.

(2) صحيفة الشرق الأوسط، 2004/5/9.

(3) عبد الفتاح، بشير، الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة، 2009، متوفر على الموقع الإلكتروني www.omandaily.com.

(4) جزيرة نت، 12 يناير، 2009.

بالمقابل ردت إسرائيل بابتزاز تركيا فيما يتعلق بالملفين الكردي والأرمني، وقام رئيس وزراء إسرائيل "نتنياهو" بالتنسيق مع اللوبي اليهودي في واشنطن بحملة تحريض ضد تركيا متهماً إياها بالسعي لأسلمة تركيا وعزلها تدريجياً عن الغرب وإسرائيل توطئة للزج بها في أحضان دول راديكالية كإيران وسوريا[1].

أما الأزمة الأخطر بين تركيا وإسرائيل فأنتجها الهجوم الإسرائيلي على أسطور "مرمرة" التركي الذي كان متوجهاً إلى غزة في أيار (2010) لنقل مساعدات إنسانية وكسر الحصار الإسرائيلي على غزة، وقد رفضت إسرائيل الاعتذار، بل ووقع وزير خارجيتها "يهود باراك" مذكرة تعاون عسكري ثنائي مع وزير الدفاع اليوناني، وردت تركيا بالمقابل بتجميد الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل وتقليص التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السكرتير الثاني مع تأكيد ضرورة مغادرة السفير الإسرائيلي لأنقرة[2]، ولا أدل على مدى التدهور في العلاقة بينهما من تصريح وزير الخارجية التركي "أوغلو" من أن الأوان قد آن لتدفع إسرائيل ثمناً لأفعالها اللامشروعة، وهذا الثمن سيكون بادئ ذي بدء حرمانها من صداقة تركيا[3].

د. تركيا والقضية الفلسطينية:

تعتبر تركيا إقامة دولة فلسطينية ضرورة حيوية، وأن هناك إمكانية لحل المشكلة الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق قواعد القانون الدولي، وقد أعلن وزير الخارجية التركي السابق "عبد الله غول" أثناء زيارته لمناطق السلطة الوطنية قبل الانتخابات النيابية عام (2006) والتي فازت فيها حركة حماس بأغلبية واضحة أن هذه الخطة تتطلب معالجة خمس مشاكل كبرى هي[4]:

1. مسألة القدس.
2. مسألة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة في الضفة وغزة.
3. المشكلة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين لعامي (1948، 1967).
4. مشكلة استخدام الموارد الاقتصادية.

---

(1) عبد الفتاح، بشير، أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية، مرجع سابق، ص135.

(2) عبد العظيم، خالد، مرجع سابق، ص30.

(3) رفيق سحالي، 2011/9/2 على الموقع France 24.

(4) أوغلو، أحمد داود، مرجع سابق، ص626.

5. مشكلة المستوطنين اليهود.

كما قام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بزيارة إلى أنقرة عقب زيارة غول واقترح دوراً تركيا داعماً للجنة الرباعية في جهودها لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الإمام[1].

أما بالنسبة لحركة حماس فتقيم حكومة "أردوغان" علاقات وثيقة مع الحركة، وعقب فوز حماس في الانتخابات النيابية زار خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة أنقرة، وأعلنت تركيا استعدادها للقيام بدور الوسيط بين حماس وإسرائيل[2].

إن هذه المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية لا تعني أن تركيا أدارت ظهرها للغرب أو لإسرائيل، بل تريد ممارسة الضغوط على إسرائيل للعودة إلى مسيرة التسوية السياسية، إذ اعتبر الرئيس التركي "عبد الله غول" أن مشكلة تركيا مع إسرائيل ليست مع الشعب الإسرائيلي بل مع حكومته وسياساتها، كما انتهزت تركيا مسألة اندلاع الحرائق في شمال إسرائيل لإعادة الدفء إلى العلاقة مع إسرائيل وذلك بإرسال طائرتين متخصصتين في مجال الإطفاء للمساهمة في إطفاء الحرائق مما لاقى ترحيباً رسمياً وشعبياً إسرائيلياً[3]، وهذا يعني أن الخلافات بينهما ليست فراقاً بائناً بل هو خلاف عارض، ولا سبيل لأي منهما التخلي عن الآخر، حيث تستخدم تركيا أرصدتها مع إسرائيل لتمكنها من مرونة الحركة مع الولايات المتحدة.

هـ. تركيا وثورات الربيع العربي:

يطلق الربيع العربي على التحرك الجماهيري العفوي من قِبَل الشباب في عدد من الدول العربية الذين نادوا بالحرية والديمقراطية والدولة المدنية في مواجهة نظم حكم تسلطية أفرزت الفساد والفقر والبطالة والتبعية أثناء تقلدها الحكم لمدد طويلة أقلها (23) سنة لرئيس تونس زين العابدين بن علي، وقد انطلقت هذه الثورات أواخر عام (2010) ومطلع عام (2011) متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت عقب إحراق التونسي محمد البوعزيزي نفسه.

---

(1) بارك، بيل، مرجع سابق، ص113.

(2) الدسوقي، أبو بكر، الموقف الدولي واستراتيجية حماس البديلة، مجلة السياسة الدولية، عدد 164، 2006، ص ص 122-123.

(3) عبد الفتاح، بشير، التحالفات البديلة والعلاقات التركية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير 2011، مجلد 46، ص146.

اتخذت تركيا مواقف متباينة نسبياً في التعامل مع هذه الثورات، حيث التزمت في البداية بالمتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، وجاء الموقف أكثر وضوحاً في الحالة المصرية حيث دعت تركيا النظام المصري إلى القيام بالإصلاحات، والاستجابة لمطالب الشعب، وتحول الموقف بعد ذلك إلى المطالبة برحيل النظام.

أما في ليبيا فقد جاء الموقف أكثر تحفظاً حيث عارضت تركيا فرض عقوبات على ليبيا والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو، واكتفت بالإسهام في أعمال الإغاثة الإنسانية، وأبقت قنوات الاتصال مفتوحة مع طرفي الصراع للقيام بدور الوسيط[1]، ولا بد من الإشارة إلى أن علاقة تركيا بنظام القذافي خاصة الاقتصادية كانت إيجابية، لكنّها إزاء تدهور الأوضاع بدأت بدعوة القذافي إلى التخلي عن الحكم، وأغلقت سفارتها في طرابلس، واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي، ووفرت له سيولة مالية بقيمة (100) مليون دولار نقداً[2]، أما بالنسبة لسوريا فقد أدت الثورة الشعبية إلى إنهاء شهر العسل مع تركيا حيث رفض الرئيس السوري نصائح تركيا بإجراء الإصلاحات الكفيلة بامتصاص الغضب الشعبي وأمعن في استخدام العنف ضد المدنيين مهدداً أنقرة بدفع ثمن غالٍ لتأييدها الثورة، ومتهماً إياها بالتواطؤ مع الغرب وإسرائيل ضد سوريا، وبسبب العلاقة الإيجابية مع النظام السوري تقدمت تركيا بنصائح للرئيس السوري دعته فيها إلى الامتناع عن الاستخدام المفرط للقوة، والاستمرار بخطوات أسرع في الإصلاح، وإعادة تأسيس السلم الاجتماعي والامتناع عن أية خطوات تصعيدية، ثم عادت وطالبت بالتدخل الدولي وضرورة فتح ممرات إنسانية لحماية المدنيين، وأكدت على فقدان الرئيس السوري شرعيته كحاكم لسوريا، وتزعمت دعوة لعقد مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس، واعترفت بالمجلس الوطني السوري كممثل للمعارضة السورية، ودعت إلى تسليح المعارضة السورية وإرسال قوات دولية وعربية إلى سوريا، كما رعت الاجتماع الثاني لمؤتمر أصدقاء سوريا في إسطنبول.

وبالنسبة للثورة اليمنية تجنبت تركيا التدخل المباشر واكتفت بمناشدة عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي ودعمت المبادرة الخليجية لانتقال السلطة سلمياً[3].

---

(1) معوض، علي جلال، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، يوليو 2011، مجلد 46، ص61.

(2) عبد العظيم، خالد، مرجع سابق، ص26.

(3) إدريس، محمد السعيد، اتجاهات معاكسة، مواقف الفاعلين الإقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 188، إبريل 2012، مجلد 47، ص81.

فيما يتعلق بالنتائج التي ستتحقق لتركيا من هذه الثورات فهي قد تؤدي إلى استدعاء النموذج التركي ليطبق في البلدان العربية، كما سيوفر لتركيا فرصة لطرح نفسها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات الداخلية العربية، وسيمكنها اقتصادياً من القيام بدور في إعادة بناء اقتصاد هذه الدول في إطار مشروعات إعادة الإعمار، كما أدت هذه الثورات إلى قيام تركيا بأدوار أمنية عسكرية على نحو ما حدث في مشاركتها في حملة الناتو لفرض حظر التسلح، وفي إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية في حال تدهور الأوضاع فيها.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن السياسة الشرق أوسطية لتركيا استهدفت أن يكون لتركيا دور فاعل في الساحة الإقليمية والدولية، إلا أن هذه السياسة في مرحلتها الأولى وحتى الستينات من القرن العشرين اتصفت بالجمود وعدم مرونة الحركة بسبب ارتباط تركيا بالغرب وإسرائيل، وخاصة بمشاريع الولايات المتحدة في المنطقة مما جعلها أداة للهيمنة الأمريكية، وهذا ما أحدث التوتر وتصاعد الخلاف بين تركيا ودول المنطقة، حيث نظر لها كعدو للحركة القومية العربية، ولم تستطع تركيا في هذه الفترة أن تجد مكاناً لها في المنطقة يتناسب وإمكاناتها المادية والبشرية وموروثها الحضاري الذي يربطها بالمنطقة، لكن تركيا بدأت تشعر أنها لا يمكن أن تكون غربية الهوية والثقافة، ولفظها الجانب الأوروبي ورفض انضمامها لناديه، وبذا بدأت تعود لواقعها مما مكنها الحصول على منافع اقتصادية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، علاوة على خفوت حدة التوتر مع دول المنطقة، واستطاعت تركيا بعد أن عادت لهويتها الإسلامية وموقعها الشرق أوسطي أن تكون مقبولة في المنطقة، وتنهي أو تصفر الخلافات بينها وبين الدول العربية، وبذا استطاعت نتيجة سياستها الشرق أوسطية التي أرساها حزب العدالة والتنمية أن توفر لها عمقاً استراتيجياً جغرافياً وبشرياً يمكّنها أن تطرح نفسها أمام الغرب وخاصة الولايات المتحدة كشريك أو على الأقل كطرف لا يجوز إهماله في أية مشروعات دولية للمنطقة، كما عملت تركيا من خلال هذه السياسة أن تصبح وسيطاً مقبولاً لدى كل الأطراف خاصة بين العرب وإسرائيل، وكذلك الاعتراف بأهميتها من قِبَل الولايات المتحدة، ويمكن القول أن ثورات الربيع العربي وفرت فرصة لتركيا أن تعود للمنطقة خاصة وأن القوى الدينية في الدول العربية أصبح لها دور في صناعة القرار السياسي في دولها وربما يصل الأمر إلى الوصول للسلطة، وهذا يعني أن هذه القوى قد تنهج نفس النموذج التركي الذي يقيم علاقة مع الغرب مع الحفاظ على هويته واستقلاله، وربما تتمكن تركيا من تشكيل محور تركي عربي إسلامي يمتد من المغرب مروراً بمصر وانتهاءً بسوريا مما يكرسها كقوة إقليمية ودولية يسعى الغرب لإشراكها في مشاريعه الخاصة بالتوازنات الدولية الجديدة.